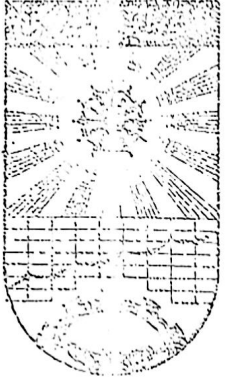


الجمهورية العربية السورية



الرقم
٧١/١/١١

مخطط التعمير

مذكرة داخلية رقم (١٥٣)

بعد اول التوقيعات المالية من ان اج للتخطيط المالي

اعداد

علي لبيسبة عزيز

وزارة التخطيط

مايو ١٩٥٤

الرقم
١١

مقدمة :

تعرضنا فى مذكرات سابقة لجداول التدفقات المالية من الناحيتين النظرية والتطبيقية فى مذكرات معهد التخطيط القومى ، أرقام ١٩٣ ، ٦٨٦ ، ٧٣٠ ، ١٨ داخلية) ونحاول فى هذه المذكرة استخدام جداول التدفقات المالية كأداة للتخطيط المالى بمعنى السى أى مدى يمكن لهذه الجداول أن تسهم فى رسم سياستنا المالية والاقتصادية على أساس من الواقع .

وقد يكون من المهم أن نُشير الى أن المكتبة المصرية لازالت فقيرة فى هذا النوع من البحوث وما توفر منها انما يعكس فى أغلب الاحوال الفكر الغربى كما أنه يعرض وجهة نظر مدرسة لها خصائصها ومميزاتها ، ولم يتوافر عن الفكر الشرقى فى هذا المجال شيئا فى الوقت الحاضر يمكن أن يكون فى مجموعة نمودجا يحمل خصائصه ومميزاته أيضا .

ولعل المرجع الذى يكاد يكون له وزن خاص هو كتابي :

The flow of funds, approach to social accounting, appraisals, analysis, and applications vol. 26 By the conference on research in income and wealth.

The national income and
John P. Powelson, flow of funds analysis .

ويعتبر المرجعان السابقان من أهم المراجع فى مجال جداول التدفقات المالية بالاضافة الى الكتابات السابقة للاستاذ كويلاند الذى تنسب اليه هذه الجداول ، وفيما عدا ذلك لا توجد سوى مقالات متفرقة فى المجالات العلمية يصعب فى كثير من الاحوال حصرها وتتبعها .

وبالرغم من أن تاريخ هذه الجداول فى ج ٤٠م ، يرجع الى سنة ١٩٥٢ تقريباً إلا أن الاهتمام بهذه الجداول كواحد من الموازين المهمة اللازمة للتخطيط المالى

جداول التدفقات المالية أداة للتخطيط المالي

الرقم
١١ ١٩

مقدم :
١١ ١٩

تعرضنا في مذكرات سابقة لجداول التدفقات المالية من الناحيتين النظرية والتطبيقية في مذكرات معهد التخطيط القومي ، أرقام ١٩٣ ، ٦٨٦ ، ٧٣٠ ، ١٨ داخلية) ونحاول في هذه المذكرة استخدام جداول التدفقات المالية كأداة للتخطيط المالي بمعنى السلي أي مدى يمكن لهذه الجداول أن تسهم في رسم سياستنا المالية والاقتصادية على أساس من الواقع .

وقد يكون من المهم أن نشير إلى أن المكتبة المصرية لازالت فقيرة في هذا النوع من البحوث وما توفر منها إنما يعكس في أغلب الاحوال الفكر الغربي كما أنه يعرض وجهة نظر مدرسة لها خصائصها ومميزاتها ، ولم يتوافر عن الفكر الشرقي في هذا المجال شيئا في الوقت الحاضر يمكن أن يكون في مجموعة نموذجها يحمل خصائصه ومميزاته أيضا .

ولعل المرجع الذي يكاد يكون له وزن خاص هو كتابي :

The flow of funds, approach to social accounting, appraisals, analysis, and applications vol. 26 By the conference on research in income and wealth.

The national income and

John P. Powelson, flow of funds analysis .

ويعتبر المرجعان السابقان من أهم المراجع في مجال جداول التدفقات المالية بالإضافة إلى الكتابات السابقة للاستاذ كويلاند الذي تنسب إليه هذه الجداول ، وفيما عدا ذلك لا توجد سوى مقالات متفرقة في المجالات العلمية يصعب في كثير من الأحوال حصرها وتتبعها .

وبالرغم من أن تاريخ هذه الجداول في ج ٤٠ م يرجع إلى سنة ١٩٥٢ تقريباً

إلا أن الاهتمام بهذه الجداول كواحد من الموازين المهمة اللازمة للتخطيط المالي

لم يرق الى الدرجة المطلوبة بأهمية هذه الجداول ليس فقط جـ عـ م بل وفي كثير من البلدان النامية والمخضبة شبابيا ساملا .

غير أن الأمل معقود عندما تتوفر الدراسات والبحوث عن هذا الموضوع الحيوى سواء
منها أو خارجه أن توجه الانتظار اليه وتبرز أهميته مما لا يجعل فيه مجالاً للشك فليس
ضرورته كأحد الادوات المهمة فى رسم سياستنا المالية والاقتصادية في الجبهة التقدمية
تصيد به إبراز أهمية جد أول التدفقات المالية فى مجال التخطيط المالى مع بيان درجة
حساسيتها واستجابتها عند اتخاذ بعض القرارات المالية وأثر ذلك على السورة التمويلية
النلية . ولا زال وسيظل هذا الموضوع مفتوحاً لمزيد من البحث والفكر حتى يمكن أن تكتمل
مقوماته وحتى يمكن للتخطيط المالى أن يسير جنباً الى جنب والتخطيط العينى . والمحاولة
المحروضة هنا هى اسهام محدود فى هذا الاتجاه .

تعد السياسة المالية فى المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية على السواء الاداة الفعالة
التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى حيث تستخدم الدولة سياسة الانفاق
العام والضرائب والاقتراض وأسعار الفائدة وأسعار الخصم ونسب السيولة بالجهاز المصرفى
واحتماياتها لدى البنوك المركزية . الخ كأدوات للتأثير فى اقتصاديات البلاد بما يتواءم
وأهداف الخطة .

وبالرغم من أن الكثيرين يرفضون فكرة حدوث التضخم والانكماش والركود الاقتصادى والدورات
الاقتصادية فى المجتمعات المخططة حيث أن حدوث الظواهر السابقة قد يستتبع بالضرورة
تأكيد أهمية السوق والطلب والعرض وما يترتب على ذلك من خلخلة "يد التخطيط المركزى
وسيطرتها على الخطة العامة للدولة" ، إلا أنه ليس مستبعداً حدوث مثل هذه الظواهر
فى الاقتصاديات المخططة حيث يكون حدوثها إما متعمداً أو أن التنفيذ فرض هذه الانحرافات
لأسباب شتى ومثال ذلك عندما يسمح المخطط بدرجات متفاوتة من التضخم أثناء تنفيذ الخطة
أو عندما يرى ضرورة السيطرة عليه أو عندما يرى ضرورة الموازنة بين القطاعات المتقدم
والقطاعات المتخلفة وكذلك الحال عند معالجة هبوط المدخرات عما هو مستهدف لها أو زيادة

الواردات من الصادرات بدرجة تهدد موازين مدفوعاتنا •

ولما كان الهدف من تخطيطنا القوي هو النمو المضطرب بمعدلات عالية فإنه يستتبع ذلك تنمية المدخرات بالقدر الذي يفرضه بمتطلبات التنمية السريعة وللوصول الى حجم المدخرات الأمثل فإن الأمر يستلزم القيام بدراسات واسعة لكل ما هو له علاقة بمدخيرات القطاعين العام والخاص ولما كانت معدلات الادخار ترتبط بجانب عوامل أخرى بمعدلات الاستهلاك والأخيرة ترتبط بمعدلات الانتاج وسياستي التصدير والاستيراد والمخزون ثم تشابك المجموعات السابقة بسياسة الاستثمار فإن الأمر يستلزم وضع إطار متكامل يسمح بالتوازن الناتج المقدرة والمترتبة على اختيار سياسة بعينها •

ويقول آخرون أن الاضطرابات التي تحدث في الاقتصاديات المخططة وتعمل على الاخلال بالتوازن العام لا تتبع عادة من الداخل بل هي عوامل آتية من الخارج نتيجة لاعتماد الكثير من الدول النامية على التجارة الخارجية حيث تحدث التقلبات في الاسعار الدولية والطلب على منتجات الدول النامية ارتباطا كبيرا في خطط الدول النامية وكلها من الظواهر التي لا يمكن أو يصعب السيطرة عليها وهي أيضا من أهم العوامل التي تعمل على الاخلال بالتوازن العام ، وبعبارة أخرى فإن حصيلة صادرات الدول النامية تلعب نفس الدور الذي تقوم به معدلات الاستثمار في الدول المتقدمة في خلق التقلبات الدولية والاخلال بالتوازن الاقتصادي •

وسواء كانت عوامل الانحراف عن الخطة يمكن السيطرة عليها أو لا يمكن أو هي نابعة من الداخل أو من الخارج فهذا يعني أن الخطة ليست شيئا مقدسا كما أن القائمين عليها ليسوا من فئات المعصومين من الخطأ وأن الأمر يقف عن حد وجود الأدوات اللازمة لتقويم هذه الانحرافات وتطويرها بحيث يمكن للخطة أن تعطي نتائجها المتوخاة في حدود الإطار المرسوم لها •

الواردات من الصادرات بدرجة تهدد موازين مدفوعاتنا •

ولما كان الهدف من تخطيطنا القومي هو النمو المضطرب بمعدلات عالية فإنه يستتبع ذلك تنمية المدخرات بالقدر الذي يفرضه متطلبات التنمية السريعة وللوصول الى حجم المدخرات الأمثل فإن الأمر يقتلزم القيام بدراسات واسعة لكل ما هو له علاقة بمدخيرات القطاعين العام والخاص ~~وقولما~~ كانت معدلات الادخار ترتبط بجانب عوامل أخرى بمعدلات الاستهلاك والأخيرة ترتبط بمعدلات الانتاج وسياستي التصدير والاستيراد والمخزون ثم تشابك المجموعات السابقة بسياسة الاستثمار فان الأمر يستلزم وضع إطار متكامل يسمح ~~بالتوازن~~ المقدر والمترتب على اختيار سياسة بعينها •

ويقول آخرون أن الاضطرابات التي تحدث في الاقتصاديات المخططة وتعمل على الاخلال بالتوازن العام لا تتبع عادة من الداخل بل هي عوامل آتية من الخارج نتيجة لاعتماد الكثير من الدول النامية على التجارة الخارجية حيث تحدث التقلبات في الاسعار الدولية والطلب على منتجات الدول النامية ~~رتبا~~ في خطط الدول النامية وكلها من الظواهر التي لا يمكن أو يصعب السيطرة عليها وهي أيضا من أهم العوامل التي تعمل على الاخلال بالتوازن العام ، وبعبارة أخرى فان حصيلة صادرات الدول النامية تلعب نفس الدور الذي تقوم به معدلات الاستثمار في الدول المتقدمة في خلق التقلبات الدولية والاخلال بالتوازن الاقتصادي •

وسواء كانت عوامل الانحراف عن الخطة يمكن السيطرة عليها أو لا يمكن أو هي نابعة من الداخل أو من الخارج فهذا يعني أن الخطة ليست شيئا مقدسا كما أن القائمين عليها ليسوا من فئات المعصومين من الخطأ وأن الأمر يقف عن حد وجود الأدوات اللازمة لتقويم هذه الانحرافات وتطويرها بحيث يمكن للخطة أن تعدل نتائجها المتوخاة في حدود الإطار المرسوم لها •

ولما تان التمييز بين التخطيط في الدول الاشتراكية والرأسمالية انما معياره هو
درية الدقة والوفاء بالاستثمارات المدخلة فانه لن يكون مستغربا أن تستخدم بعض الادوات
الرأسمالية في التخطيط في الدول الاشتراكية كما تستخدم بالتالي بعض أدوات التخطيط
الاشتراكي في الدول الرأسمالية ولعل ابرز ما يمكن الاستشهاد به في هذا المجال هو
جدول المدخلات والمخرجات التي تنسب الى الاستاذ ليونثيف وهي أميركية وكذلك جدول
التدفقات المالية التي تنسب الى الاستاذ كرييلاند وهي أميركية أيضا كما أن نظام تركيب
جدول التدفقات المالية في ج.ع.م. مأخوذ عن المدرسة الفرنسية وهكذا . . .

أهمية جداول التدفقات المالية في مجال التخطيط المالي

أن الدول المتخلفة اقتصاديا تكابد عادة من حلقة الفقر ^{الخطيرة} Vicious circle of poverty
تؤدي بانخفاض دخول أفرادها قد ارتفعت بانخفاض في معدلات ادخارها واستثماراتها وانخفاض
معدلات الاستثمار يؤدي بدوره الى دوام انخفاض الدخل كما أن الزيادة في الاستثمارات
عادة تتون من الضائلة بحيث يكفل الزيادة في السكان التهامها ، لذلك تتركز الأهمية الكبرى
للسياسة المالية في الدول النامية على زيادة معدلات الادخار بالنسبة الى الدخل القومي السني
الحد الذي يسمح باعطاء الاقتصاد القومي دفعة قوية وسريعة نحو التنمية تفوق معدلات الزيادة
في السكان لذلك كان على الدولة أن تقوم بدور هام وحيويا في هذا المجال ، وحتى تقوم بهذا
الدور بكفاءة وفعالية كان عليها أن تتدخل في الحياة الاقتصادية ، وأن تسيطر على الموارد القومية
في البلاد وأن تدفع الافراد عن طريق الاعفاء أو التشريع أو الحماية الجمركية على انتهاج سلوك
معين وأن تدفع برجال الأعمال سواء في القطاعين العام والخاص على التجاوب وأهداف الخططة
كما رسمتها وكما ارتفعت بها .

عماد

ولقد ترتب على تلك الشبهات ^{مما} في الدولة كل وسائل الانتاج بالاضافة الى التخصيص
الوطني لمهام الجهاز المصرفي ونسب وفقدان فعالية الادوات التقليدية التي تستخدم
البنوك المركزية في الدول الرأسمالية وصحوة الأخذ بها في المجتمعات المخططة . أن تولست

الدولة كما سبق القول مهام تخطيط السياسة المالية مستهدفة تحقيق أهداف الخطة العينية في إطار من التوازن والاستقرار الاقتصادي المستخدمة في ذلك أدوات معينة تختلف عن تلك المستخدمة في المجتمعات الرأسمالية (١)

ولعل من أهم الأدوات التي تستخدم في التخطيط المالي هي جداول التدفقات المالية وتنبع أهميتها من قدرتها الفائقة على إعطاء صورة متكاملة عن السلوك المالي الذي قامت بسببه الوحدات الاقتصادية economic Units والوحدات المالية Financial Units والتي أخذت مجراها في اقتصادنا القومي وتأثير ذلك على كل من حجم المدخرات والاستثمارات. ولقد أوجب الاهتمام بجداول التدفقات المالية في التخطيط المالي العوامل الآتية :-

١ - أن جداول التدفقات المالية بوصفها امتداد طبيعي لجداول الحسابات القومية فهى من هذه الوجهة ضرورية .

٢ - ان ما توافر من موازين مالية لم يتعرض بالتفصيل لعمليات الاقتراض والاقتراض والتشابك بين الوحدات الاقتصادية المنتجة والمستهلكة والوحدات المتخصصة في التجارة في المال .

٣ - ان هذا النقص أوجب توافر ميزان مالي آخر يشرح هذا التشابك ولم يهوف ^{بدي} بدليل أو في من جداول التدفقات المالية لتحقيق هذا الغرض .

٤ - ان معالجة الاضطرابات الاقتصادية وغيرها من العوامل التي تعمل على انحرافات الخطة يستلزم الوقوف على النشاط أو الانشطة أو القطاع أو القطاعات التي كانت سببا في معانيه الاقتصادية بسببها حتى يمكن وضع السياسات الكفيلة بتقويم هذه الانحرافات في الوقت المناسب ، وجداول التدفقات المالية تستطيع أن تؤدى هذه المهمة بدون لبس ووضوح .

(١) التخطيط المالي ضمان لتحقيق أهداف الخطة العينية - معهد الدراسات المصرفية - البنك المركزي ص ١٨ وما بعدها .

٥ - ان كثيرا من القرارات التي تصدر وتتناول السياسات النقدية والمالية في حاجة الى دليل يرشد الى الاسلوب الذي يجب أن يتبع عند تقرير سياسة ما ووسائل تنفيذها حتى تصبح هذه السياسة أكثر فاعلية ومن ثم تحقق الاهداف المرجوة منها ومن أمثلة ذلك الضرائب بأنواعها وأسعارها والقروض وفوائدها وإصدار البنكنوت والتمويل بالعجز والاقتراض مسن الداخلى أو من الخارج • • الخ • كل هذه السياسات وغيرها يمكن إجمال التدفقات المالية أن تكزن مرها مهما قبل تقرير أياتها حيث تبرز جداول التدفقات المالية بوضوح الآثار المترتبة على اختيار سياسة بعينها على شكل المعاملات بالجدول المذكورة عند تحريك أحد هذه العوامل أو أكثر على باقى الاهداف الاخرى التي أعطت نتائج معينة في ظل سياسات سابقة ثم ما أثر تحريك هذه العوامل على السلوك المالى والاقتصادى للوحدات المعنية وأثر ذلك على التوازن العام •

ولعل أهمية جداول التدفقات المالية تبدو أكثر وضوحا في بلد مثل ج • ع • م • التي بالرغم من توافر مقومات انشاء خطة مالية واثمانية بالمعنى المعروف لم يتسنى لها انشاء مثل هذه الخطة على المستوى القومى • وبالرغم من أن جداول التدفقات المالية ليست هى البديل عن الخطة المالية والاثمانية الا أنها لا شك تعطى الركائز الاساسية التى تقوم عليها الخطة المالية والاثمانية بالمعنى المتعارف عليه وتمهد الطريق للباحثين فى شئون النقد والمال لمواجهة مسؤولياتهم فى خلق الخطة المالية والاثمانية القومية •

وديمى أنه حتى يمكن الوصول الى نتائج حاسمة فلا بد أن نضمن منذ البداية أن جداولنا المالية مرتكزة على أساس احصائى سليم وأن الاحصاءات والبيانات المالية التى يتركب منها هذه الجداول على درجة من الوفرة والجودة بحيث تغطى كل أوجه المعاملات المالية التى كانت محل تعامل بين القطاعات المختلفة وأن تكون هسسه الاحصاءات على درجة مناسبة من التفصيل كلما تطلب الأمر ذلك • ولا يقل أهمية عن ذلك توحيد التعريف والمفاهيم وأساليب المعالجة لكل بنود المعاملات •

ولا زال من الأمور المعنوقة لبلوغ هذا الهدف فى ج • ع • م • النقص الواضح فى بعض احصاءاتنا الحيوية مثل ميزانية الاسرة بما تشمله من بيانات عن ايرادات ونفقات القاع العائلى ومدخراته •

واستثماراته وكذلك غياب الميزانية المجمعة لشركات الأشخاص بما تحويه عن بيانات عن حجم معاملاته ومدخراته واستثماراته ويمكن أن ينسحب هذا القول بشئ من التحفظ بالنسبة للشركات المساهمة والمحدودة المسؤولية والتوصية بالاسهم التي تنتمي للقطاع الخاص حيث تتضال الاحصاءات عن هذا النوع من الشركات ، وحتى عندما يتوافر بعضها فان بعض الشك يلاحقها من حيث صلاحيتها - من كل جانب .

غير أن اتساع رقعة القطاع العام وتوافر بيانات صحيحة عن نشاطه وكذلك توافر بيانات واحصاءات سليمة عن الوسطاء الماليين وبعض القطاعات الأخرى ومن أهمها الموازنة العامة للدولة كانت من الأسباب المشجعة التي دعت الى مداومة الاستمرار في التعامل مع جداول التدفقات المالية حيث أن هذه القطاعات المتوافر بياناتها كافية في المرحلة الحاضرة لتغطية مساحة أن للم تكن كافية من ناحية المدى فهي كافية من ناحية الوزن .

ولن يتسع هنا المجال لبيان كيفية التغلب على هذه الصعاب ولكن المهم أن تبرز أن عدم توافر كل البيانات المطلوبة في الوقت الحاضر لا يجب أن يدفعنا الى إسقاط الموضوع بمرته بل أن التعامل مع جداول التدفقات المالية في حد ذاته لا يخلو من فوائد جانبية ليس من أهمها اكتشاف الناقص من هذه الاحصاءات وتحسين الموجود منها .

ومن البيانات الهامة التي توفرها جداول التدفقات المالية في فترة زمنية محددة :-

- ١ - حجم المقداول من البنكنوت الذي أصدره البنك المركزي .
- ٢ - حجم النقود المساعدة الورقية والمعدنية التي أصدرتها وزارة الخزانة .
- ٣ - التغيير في ودائع القطاعات لدى الوسطاء الماليين مقسمة الى ودائع جارية وأجلة وادخارية .
- ٤ - التغيير في الائتمان الذي منحه الوسطاء الماليين في الداخل والخارج مقسما الى قصير وطويل الأجل وموزعها على القطاعات الاستهلاكية والانتاجية .
- ٥ - التغيير في محافظ الاوراق المالية في حوزة القطاعات المختلفة .
- ٦ - التغيير في محافظ الاوراق التجارية في حوزة القطاعات المختلفة .
- ٧ - التغيير في حجم معاملتنا مع العالم الخارجي .

٨ - التكوين الرأسمالى

٩ - المدخرات

كل هذه المعاملات مقسمة أنقيا على مستوى القطاعات ورأسيا على مستوى المعاملات فى انطار موحد متكامل وهى ليست على سبيل الحذر ، بل أن جداول التدفقات المالية اذا استقام تركيبها وتوفرت لها بيناتها تصبح هى فى حد ذاتها مصدرا جديدا لبيانات قد يتعدى من الوجهة العملية الحصول عليها بالوسائل التقليدية .

ولا يجب أن تدفعنا ابراز أهمية جداول التدفقات المالية الى التوهم بأنها الاداة الوحيدة التى أخذت على عاتقها تفسير أو شرح مجريات الاجور فى اقتصادنا القومى ، ان جداول التدفقات المالية مهما قيل فيها ستظل واحدة من الدوازين المتصارعة والتى لا يمكن أن تعمل مستقلة عن الموازين المالية الاخرى والتى تستخدم عادة كأدوات للتدليل المالى وتخطيط السياسات المالية .

التخطيط المالى فى النظام الاشتراكى :

تعتبر الخطة العينية هى أساس التخطيط الاقتصادى فى الدول الاشتراكية حيث تقوم الدولة بامتلاك وسائل الانتاج وادارتها كما تقوم بتحديد مقادير الاستثمار والانتاج وتوزيعه . الخ . ويتحدد دور التخطيط المالى فى الدول الاشتراكية فى قدرته على تحقيق التوازن بين الطلب على النقد والاثمان وحجم النشاط الاقتصادى المستهدف وفوق ذلك أن يحقق التخطيط المالى توازن محكم ورصين بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية على مستوى القطاع وعلى مستوى الأنشطة المكونة لهذه القطاعات حيث تقرر الدولة فى النظام الاشتراكية المخططة حجم التمويل اللازم لكل مرحلة من مراحل الانتاج والاستثمار وموجهة تلبية وتراقب استخدامه .

والخطة المالية بهذا المفهوم لا تخرج عن كونها حصر للموارد المالية المتاحة ومصادر رها في الاقتصاد القوي سواء كانت هذه الموارد محلية أو أجنبية ثم الاسلوب الأمثل لاستخدام هذه الموارد بحيث يمكن أن تحقق التوازن بين متطلبات الخطة العينية وما تحتاجه من تمويل . فهي تتكلم عن المدخرات وحجم الاثمان والمصدر من البنكنوت والاقتراض من الخارج وعجز وفائض الموازنة العامة للدولة وعجز وفائض ميزان المدفوعات ، كما تتكلم عن استخدام الموارد المالية في العمليات الاستثمارية وما يخصص منها لتمويل العمليات الجارية وهكذا . .

ولاحكام التوازن بين التدفقات العينية والمالية لا بد من توافق حجم النقود بصفة عامة وحجم الانتاج ، ولا بد أيضا أن تستخدم التدفقات النقدية في التدفقات العينية المخصصة لها حسب الخطة ، بمعنى آخر يجب أن توجه التدفقات النقدية الموازنة للطلب الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية وكذلك أن توجه التدفقات النقدية المخصصة للطلب على السلع الاستثمارية على السلع الاستثمارية وحتى يكون التوازن في النهاية محكم ودقيق لا بد وأن تطابق التدفقات النقدية التدفقات العينية من حيث الكثافة والتوقيت (١)

العلاقة بين كمية النقود وجداول التدفقات المالية :

لما كانت جداول التدفقات المالية تهتم أساسا بالمعاملات المالية التي ينجم عنها حقا أو التزاما على أحد طرفي المعاملة فهي لا يظهر بين ثناياها تلك المعاملات التي تنقص بمجرد انتقال النقود من وإلى المتعاملين ولكن حسبها من هذه المعاملات أن تأخذ في الاعتبار نتيجة هذه المعاملات سواء كانت النتيجة فائضا يودع في البنوك أو يفضى التزاما أو يكتنز وسواء كانت هذه النتيجة عجزا يسدد عن طريق الاقتراض المباشر أو عن طريق إصدار سندات أو ورقة تجارية . . . الخ لذلك فان هناك ارتباطا وثيقا بين المعاملات الجارية حيث تؤثر نتيجة الاولى في تشكيل تدفقات الثانية .

(١) د . فكرى شحاته - التخطيط المالي في النظم الاقتصادية المختلفة ص ٢٥

وحتى يمكن الوقوف على شكل هذا الفائض وحجمه واستخدامه وحتى يمكن الوقوف على شكل هذا العجز وحجمه وطريقة تسديده استلزم الأمر الخوض في العلاقة بين كمية النقود وحجم وسرعة دورانها وحجم المعاملات التي تحسمها وأثر ذلك على الصورة العامة لجداول التدفقات المالية ويقال في هذا الصدد : ان الهدف من اقتناء النقود هو انفاقها على السلع والخدمات أو اقتناء اصلا حقيقيا rear asset مثل المنزل أو ورقة مالية أو ادخارها لتصبح أصلا ماليا Financial asset . . الخ فالنقود بالاضافة الى كونها مخزنا للقيمة فهي الاداة التي تجعل عملية تداول السلع والخدمات سهلة ميسورة ، ففي أى وقت يكسبون بذلك تدفقا للسلع والخدمات لا بد أن يقابل ذلك تدفقات من النقد يساوى التدفق من السلع والخدمات في حالة التوازن أو يزيد عليها في حالات التضخم أو يقل عنها في حالات الانكماش ويتوقف ذلك كله على حجم المعاملات التي تتم في هذه السلع والخدمات وسرعة دوران النقود .

ويقدر الاقتصاديون كمية النقود أو القوة الشرائية اللازمة لشراء حجم معين من السلع والخدمات على أساس المعادلة الآتية :

$$MXV = PXT$$

حيث أن	M = متوسط كمية النقود
و	X = سرعة دوران النقود
و	T = حجم المعاملات
و	P = متوسط الأسعار لكل المعاملات

$$M, T, V$$

وتستخدم المعادلة السابقة للحصول على

حيث	$V = \frac{PXT}{M}$
وحيث	$T = \frac{MXV}{P}$
وحيث	$M = \frac{PXT}{X}$

فإذا فرض أن M تساوى ١٠٠ وأن v تساوى ١٠ فان القوة الشرائية الكلية تكون مساوية لـ ١٠٠٠ وإذا كانت عدد المعاملات مساويا لـ ٥٠٠ فان هذه الى ٥٠٠ قد قبلها قوة شرائية مساوية لـ ١٠٠٠ وبذلك يكون متوسط السعر للسلع والخدمات التي تداولت مساويا لـ
$$P = \frac{10 \times 100}{500}$$

وترتبط جداول التدفقات المالية برباط عضوي بالمعادلة السابقة والتي يطلق عليها

الاقتصاديون The quantity theory-transactions approach

حيث تعطي جداول التدفقات المالية بيانا عن كمية النقود ليس فقط على المستوى القومي بل أيضا على مستوى القطاع اذا ما عرفنا كمية النقود بأنها حاصل جمع ما في حوزة كل قطاع من بنكنوت متداول ونقود مساعدة وحسابات جارية تبعا للتعريف الدولي أو مضافا اليها الودائع الاخرى كما يرى البعض الآخر .

فإذا أظهرت جداول التدفقات المالية انخفاضا مضطربا في كمية النقود مع زيادة الدخل فان ذلك معناه عدم رغبة الناس ورجال الأعمال في حوزتها وهذا معناه أنهم يتخلصون من الزيادة الطارئة على دخولهم بزيادة انفاقهم على السلع تلاستهلاكية فإذا ما ظل الانتاج ثابتا فانه من المتوقع أن ترتفع الأسعار الأمر الذي يدفع بدوره السلطات النقدية الى مزيد من الاصدار حتى يتناسب الطلب الجديد مع الزيادة المترتبة في الدخل الأمر الذي يؤول في النهاية الى حالات التضخم المعروفة (١) .

وتعالج الدولة ظاهرة التضخم بوسائل متعددة يظهر آثارها في المعاملات التي تظهرها جداول التدفقات المالية ، فقد تقوم الدولة ببيع ما لديها من سندات فسيحة وحكومة لجمع النقود من أيدي الأفراد فتظهر الجداول السالفة . زيادة ما يملكه القطاع العائلي من هذه الأوراق ، أو أن تحدد الدولة عن طريق البنك المركزي من التوسع في الائتمان أو أن تجعل عملية الاقتراض باهظة التكاليف فيرتفع رقم سعر الفائدة وينهبط حجم الائتمان ونصيب كل قطاع منه بالقدر الذي تظهره جداول التدفقات المالية .

(1) Human action-Studies in economics-Vale Univt.

وقد تلجأ الدولة الى الضرائب فتزيد بها على الدخل وعلى الأرباح التجارية والصناعية ... الخ الأمر الذي سيؤدي في النهاية الى توقع الهبوط في المدخولات .

ويختلف الأمر في حالات الانكماش أو الكساد حيث لا يجد رجال الأعمال الجوافسز التي تدفعهم الى مداومة الإنتاج وحيث يرتفع رقم البطالة ... الخ ففي هذه الحالة تتخذ الدولة اتجاهها ^{عكسها} فتقوم بتخفيض الضرائب وتخفيض أسعار الفائدة على القروض وتجعل أمر الاقتراض سهلاً ميسوراً .

ويشير بعض الاقتصاديون الى أن تعديل الضرائب بالقدر الذي يغير من الاتجاهات الانكماشية إنما يأتي تلقائياً ويعرضون هذا المثال للدلالة على صحة فرضهم : إذا انخفض الدخل القوي في وقت الكساد نتيجة لانخفاض دخول الأفراد فإن الضرائب المحصلة على هذه الدخل ستتناقص بالتبعية كما تنخفض بالتالي الضرائب المحصلة على الأرباح التجارية والصناعية للشركات والمؤسسات الانتاجية نتيجة لتدهور النشاط الاقتصادي أو نتيجة لتحقيق خسائر في ميزانيات هذه الشركات والمؤسسات الأمر الذي سيدفع رجال الأعمال لمطالبة الدولة باعانات لسد العجز كما ستلجأ القوة العاملة المتعطلة للدولة أيضاً مطالبة باعانات أو تمويزات بظالة وتخفض بالتالي أقساط التأمين وتزيد التعويضات بناء على النقص الذي ترتب على تقلص الأجور واستفحاء رجال الأعمال عن بعض العمال أو تخفيض أجور الموجود منهم وهكذا -

فإذا ما قامت الدولة بالوفاء بهذه المتطلبات فإنه ينتظر أن تزداد نفقاتها عمداً كانت تستهدف من إيرادات الأمر الذي سيتوجب عليه احداث عجز في ميزانيةها مما يظلمسقى عليه التمويل بالعجز deficit financing عليها بالتالي تغطيته ، وهكذا تتكرر هذه العمليات وهذه الظواهر في فترات زمنية متباعدة من تضخم وانكماش ورواج وركسوس بما يطلق عليه الاقتصاديون الدورات الاقتصادية . bussiness cycles

هذه الظواهر تظهر بوضوح وتشتد حدتها في الاقتصاديات الحرة حيث يكون كبل من المنتج والمستهلك حرا في اتخاذ قرارته وحيث تتحكم قوانين العرض والطلب في الانتاج وتسويقه وحيث تبرز أهمية السوق .

أما في الاقتصاديات المخططة فان مثل هذه الظواهر قد تكون أقل حدة أو ينسدر حدونها من الناحية النظرية ويتكرر حدوثها من الناحية العملية ويكون معيار ضبطها والسيطرة عليها متوقفا في النهاية على درجة رضا خطة وعلى اجراءات تنفيذها .

ومما سبق يمكن القول أنه في ظل كمية معينة من النقود تستهدفها الدولة فان جدول التدفقات المالية يمكن أن يعطينا بصفة عامة المؤشرات الآتية اذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة :

أولاً : في حالة زيادة كمية النقود

أ - سيبين الجدول الأول تبعا لتصميم جدول التدفقات المالية لج . ع . م . توزيع هذه الزيادة من كمية النقود على القطاعات المختلفة بما تتناسب وحجم معاملاتها .

ب - سيبين نفس الجدول زيادة في الودائع الجارية والآجلة والادخار لقطاع الأعمال المنظم والغير منظم والعام نظرا لحالة الرواج التي ستسود الاقتصاد القومي .

ج - سيبين الجدول الثالث زيادة في محافظ الأوراق المالية للوسطاء الماليين بقيمة ما تصدره الخزنة من هذه الأوراق لتصحيح الآثار التي ترتبت على الزيادة في كمية النقود الجديدة .

د - سيترتب على ذلك أن يظهر الجدول الرابع نقص في القروض الممنوحة للوسطاء الماليين للوحدات المنتجة والمستهلكة .

راجع المذكرات رقم ١٩٣ ، ٦٨٦ ، ١٨ (داخلية) معهد التخطيط القومي .

هـ - سيبين الجدول الخامس نقص في مدخرات القاع الحائلي وزيادة فوائض
قطاع الأعمال •

وقد تختلف هذه النتائج في الزمن القصير عنها في الزمن الطويل لذلك كان من
الأهمية بمكان إبراز هذا التحفظ وأخذه في الاعتبار •

ثانياً : في حالة نقص كمية النقود

يمكن القول بأنها ستعطي الآثار العكسية لزيادة كمية النقود •

٤ - الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار :

سبق أن أشرنا الى أن التخطيط المالي يوجب أن توجه التدفقات النقدية الموازنة
للطلب الاستهلاكي الى السلع الاستهلاكية وكذلك أن توجه التدفقات النقدية المخصصة
للطلب على السلع الاستثمارية الى السلع الاستثمارية • الخ

نفرض أن الدولة قدرت زيادة نفقاتها العامة بما تساوي مليوناً من الجنيهات مثلاً وانها
انفقت هذا المبلغ في اصلاح الطرق وانارة بعض القرى ، فتبين أن تتحول هذه الزيادة
في الاستثمارات الى اجور مدفوعة للعاملين في هذه المشاريع ، في مجال اصلاح الطرق وانسالة
القرى فما الذي سيفعله هؤلاء العاملون بهذه الزيادة عن دخولهم ؟ •

ان تضييق هذه الفئة من الناس لن تخرج عن أحد ثلاث احتمالات :

أولاً : ان أن ينفقوها كلها على السلع الاستهلاكية أو ثانياً أن ينفقوا بعضها ويدخرون
البعض الآخر أو ثالثاً ان يدخروها كلها •

فاذا قرروا انفاقها كلها أو بعضها فان هذا الاتفاق سيصبح دخلاً لمنتجاتها وهذا
النوع من السلع الاستهلاكية اللذين سيقومون بدورهم أما ~~بالميل الحدي~~ هذا الدخل كله على

السلع الاستهلاكية أو ينفقون بعضه ويدخرون البعض الآخر أو أن يدخروه كله • فإذا انفقوا الدخل كله أو بعضه فسيصبح هذا الاتفاق دخلا لفئة أخرى من العاملين ويتصرفون في هذا الدخل بالأساليب السابقة وهكذا إلى أن يحتم الراجح الاقتصاد القومي •

أما الجزء المدخر من الزيادة الطارئة على الدخل نتيجة لزيادة استثمارات الدولة فهو إما أن يُجهز طريقته إلى الوسطاء الماليين كأن يدخروا في بنك تجارى أو يشتري به ورقة مالية أو وثيقة تأمين أو يزدع في صندوق توفير البريد الحكومى وهو فى كل استخدام له يعطى للوسطاء الماليين فرصة لازدهار نشاطهم •

غير أن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو انه فى ظل التصرفات المالية السابقة لهذه الفئة من الناس كم من هذا الدخل الجديد سيمنفقه على السلع والخدمات وكم منه سيدخرونه إذا ما قرروا أن ينفقوا بعضه ويدخرون البعض الآخر وهو السلوك الطبيعي للأفراد سواء كانوا منتجين أم مستهلكين ؟

انه من المعروف انه كلما صغر حجم الدخل كلما توقعنا أن ينفق كله على السلع الاستهلاكية بل وقد يضطر صاحب هذا الدخل ان ينفق أكثر من دخله كان يسحب على مدخراته السابقة ان وجدت أو أن يقتصر مدخراته الشحيحة •

فإذا ما زاد الدخل زيادة طفيفة فانه من المتوقع أن تنفق هذه الزيادة الطفيفة أيضا على السلع الاستهلاكية تعويضا لصاحب هذا الدخل من حرمان طويل •

لنفرض أن هذا الشخص قد ارتفع دخله ارتفاعا كبيرا وليكن ١٠٠ وحدة مثلا فمما سئل هذا الشخص يتوقع منه أن يزداد استهلاكه وأن تزداد أيضا مدخراته • فإذا انفق (٩٥) وحدة من الزيادة فى الدخل على السلع الاستهلاكية والباقي (٥) فيكون ميله الحدى للاستهلاك ٩٥% وميله الحدى للادخار ٥% وحديث أن الدخل = الاستهلاك + الادخار فانه بالتالى الزيادة (ΔY) فى الدخل = الزيادة (ΔC) فى الاستهلاك + زيادة (ΔS) فى الادخار

٥ - ائتمان القصور والتأويل الآجل المطلوب لأغراض التمويل (جدول ٢ ، ٤)

٦ - الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة (جدول رقم ٥)

ويتم تقدير هذه التوقعات على أساس المعادلة المعروفة التي تقول أن الاستثمار
 = الادخار + الاقتراض أو الاستثمار - الاقتراض

المضاعف The multiplier

ولما كانت المعلومات السابقة تتوقف على تحديد حجم الاستثمار المستهدف والدخل المستهدف فان الأمر يستلزم الربط بين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار والدخل والاستثمار بحيث يمكن أن لا تتعدد مجاهيل المعادلة السابقة .

لنفرض أن مجتمع ما يستهلك ٧٥% من أى زيادة في دخله القومى وأن هذا المجتمع يدخر الباقي وقدره ٢٥% من هذا الدخل . فاذا ما استهدفت الدولة زيادة انفاقها الاستثمارى بمقدار ١٠٠٠ وحدة مثلاً فانه من المتوقع أن يزداد الدخل بهذه الزيادة فى الانفاق الحكومى ، ويتوقع بناء على ما سبق أن ينفق المجتمع ٧٥٠ من هذه الزيادة على السلع والخدمات ويدخرون ٢٥٠ ثم تقوم الفئة الثانية التي باعت هذه السلع والخدمات للفئة الأولى أن تنفق ٧٥% من هذا الدخل الجديد وهى حصيلة البيع ويدخرون ٢٥% وهكذا بالنسبة للفئات الأخرى ، وإذا تتبعنا هذه العمليات حتى آخر فئة من فئات المتعاملين نجد أن زيادة الانفاق الاستثمارى الحكومى بمبلغ ١٠٠٠ سيزيد الدخل القومى بما يساوى ٤٠٠٠ أى أن زيادة الانفاق الحكومى بما يساوى وحدة واحدة يضاعف الدخل ٤ مرات وذلك على الوجه التالى :

الزيادة فى الدخل القومى الناتجة عن زيادة الاستثمار الحكومى بمبلغ ١٠٠٠ = ١٠٠٠٠

$$4000 = 1000 + 2188 + 3625 + 750 +$$

$$أو 4 = 1 + \frac{3}{4} + \frac{9}{16} + \frac{27}{64} + \dots$$

مضاعف الاستثمار

يطلق على الرقم ϵ مضاعف الاستثمار

وهو ما سبق يتبين أن مضاعف الاستثمار يتغير بتغير الميل الحدي للاستثمار أو الميل الحدي للاستهلاك أو زيادة أو نقصا كما يتغير بديهيًا بتغير سياسة الدولة الاستثمارية . ويمكن أجمال التصرفات السابقة في المعادلات الآتية لتبين العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك والدخل والاستثمار :

Y رمزنا للدخل القومي بالرمز

C الاستهلاك بالرمز

I الاستثمار بالرمز

$$y = C + I$$

ي أن الدخل القومي يساوي الاستهلاك + الاستثمار

$$\Delta y = \Delta C + \Delta I$$

$$\Delta I = \Delta y - \Delta C$$

$$\frac{\Delta I}{\Delta y} = \frac{\Delta y - \Delta C}{\Delta y}$$

$$\frac{\Delta I}{\Delta y} = \frac{1 - \frac{\Delta C}{\Delta y}}{1}$$

ومعنى ذلك أن مضاعف الاستثمار $\epsilon = (1) / (1 - \frac{\Delta C}{\Delta y})$ على الميل الحدي للاستهلاك أو أن مضاعف الاستثمار

الاستثمار يساوي بالتالي (1) على الميل الحدي للاستهلاك وفي المثال السابق فان مضاعف الاستثمار

$$\epsilon = \frac{1}{(1 - \frac{3}{4})} = \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

وبذلك يصبح من الممكن التنبأ بما سيكون عليه حالة الدخل القومي اذا ما قررت الدولة زيادة انفاقها الاستثماري بقدر معين وذلك باستخدام المعادلة السابقة التي تربط بين

الاستثمار والادخار والاستثمار والدخل القومي . واذنا ما عرف كلا من الاستثمار المستهدف والادخار فانه يصبح من السهل معرفة حجم الاقتراض حيث أنه حاصل طرح الاستثمار ناقصا الادخار وتصبح مهمة جداول التدفقات المالية وتوزيع حجم الاقتراض على الوحدات المنتجة وبيان اشكال هذا الاقتراض والقنوات المسمى يمر فيه بناء على دراسة سلسلة زمنية عن هدفه الجهد، وال التي تشرح الأشكال الغالبة التي تفضلها الوحدات الانتاجية المختلفة عند طلبها على الائتمان .

وقد يقال انه طالما حددت الأهداف سلفا لكل وحدة انتاجية كما حددت لها سلفا التمويل الذي يقابل هذه الاهداف أيضا اليس في ذلك وحده ضمانا لنجاح التنفيذ ويصبح لاحاجة لنا لجداول التدفقات المالية وما يبذل فيها من مجهود لإنشائها ويصبح لدينا في الحقيقة خطة مالية قوامها الخطط الفرعية للوحدات الانتاجية؟

وهذا الكلام يكون صحيحا لو أن الخطة العامة للدولة تنزل الى مستوى الوحدة الانتاجية واذنا كانت المدخرات تشكل نسبة عظيمة من الدخل القومي وانها تجد دائئما طريقها الى واحد أو أكثر من الوسطاء الماليين واذنا كانت الوحدات الانتاجية لا تجد مصدرا لتمويلها الا الجهاز المصرفي واذنا كانت تجد الضمانات اللازمة لتغطية طلبها على الائتمان واذنا كانت لا تلجأ الى الائتمان التجاري لزيادة نصيبها من الائتمان فوق مساهمته الخطة أو استخدمت احتياطياتها السرية أو التمويل الذاتي بما تجمع لها من فوائض غير موزعة في اقتناء مزيد من الاستثمارات فوق ما استهدف لها . الخ لكن هذا غير صحيح حيث تمارس الوحدات الانتاجية واحدا أو أكثر من هذه الاجراءات للحصول على مزيد من الأموال كما تستطيع الوحدات الانتاجية ذات المراكز المالية القوية وذات الضمانات المتوفرة من الحصول على مزيد من الأموال بينما تقف الوحدات الاخرى عاجزة عن الوفاء بما استهدف لها من أهداف عينية وما قرر لها من اعتمادات مالية نظرا لعدم توافر واحد أو أكثر من الأسباب التي لا تستطيع بدونها الحصول على الائتمان فالخطة المالية لا يقف

دورها عند حد، توفير التدفقات النقدية والمالية التي تقابل التدفقات العينية بل يتمثل
دورها بالتضمن حصول كل وحدة إنتاجية على حاجتها من تمويل في سهولة ويسر وفاعلية
نوقست محسوباً

دور الجبراز المبرهن في خلق الائتمان :

غير أن تدبير الموارد اللازمة للإنفاق الحكومي لا يبدو من الأمور المسهلة بالنسبة
للدولة فمن أين تحصل الدولة على الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها ؟

ففي أوقات انكماش النشاط الاقتصادي تظهر جداول التدفقات المالية نقدياً كجداً
في فواضع قطاع الأعمال واستثماراته سواء كان عاماً أو خاصاً كما تظهر نفس الجداول انكماشاً
حجم الائتمان التي حصلت عليه القطاعات السابقة مع زيادة هائلة في ودائع القطاع المالي ،
فإن ما ركبت جداول التدفقات المالية عن فترة أطول فإننا سنلاحظ زيادة في محفظة
الأوراق المالية للخزانة وزيادة النقدية لدى الوسطاء الماليين ونقص في محافظ أوراقهم
المالية وزيادة في استثمارات القطاع العام .

وتفسر جداول التدفقات المالية هذه التصرفات المالية على الوجه التالي : أنه في
أوقات الركود الاقتصادي ~~تتزايد~~ الدولة زيادة موارد لها عن طريق زيادة الضرائب لأنها
إن فعلت ذلك فهي إنما تعمل على نقص كمية وسائل الدفع لدى المستثمرين فيقل انفاقهم على
السلح والخدمات عما ذي قبل ، حتى ولو زادت الضرائب على ذوي الدخل الكبيرة فإن
الحصيلة المتوقعة لن تكون من العوامل المؤثرة في زيادة دخلها كما أن في زيادتها
على هذه الفئات من الناس معناه تخفيض حجم الاستثمارات الذي تقوم به هذه الفئة مستتاراً .

فإذا كانت زيادة الضرائب من الأدوات المفروضة لزيادة حصيلة الدولة من الأموال فهل
تلجأ الدولة إلى التوسع في الاقتراض من السكان ؟ لأنه من الطبيعي أن تهجع الدولة
السكان على الاكتاب في أوراقها المالية إذا سمحت أن الفئات المكتتبه من الفئات ذات الدخل

المعبر

الحدى المنخفض للاستهلاك كما أن الاقتراض من السكان بوجه عام سيكون تأثيره نفسياً
تأثير زيادة الضرائب من حيث أن كلا منهما سيعمل على نقص كمية وسائل الدفع لدى السكان
وعلى ذلك سيكون كلا من زيادة الضرائب أو الاقتراض من السكان عن طريق الاكتتاب فى
الاوراق الحكومية من الامور غير المستحبة فى اوقات الركود الاقتصادى .

وَيَتَّبَعُ بَعْدَ ذَلِكَ مَوْرِدًا أُخِيرًا تَسْتَطِيعُ الدَّوْلَةُ عَنْ طَرِيقِهِ الحِصُولَ عَلَى مَزِيدٍ مِنَ
الأموال لتغطية نفقاتها أو هَسُو الاقتراض من البنوك التجارية ، حيث تملك هذه البنوك قدرة
فائقة على خلق النقود . وتقوم الدولة بهذا الاجراء فى حالات الركود الاقتصادى للانفاق
على المشروعات التى لا يقبل عليها الناس عادة كما سبق القول مثل انشاء الطرق واقامة
الكبارى والسدود . . . الخ ووسيلتها فى الحصول على هذه الموارد المالية هو بيع
أوراقها المالية الى البنوك التجارية .

فانما ما باعت الدولة ما قيمته ١٠٠٠ من أوراقها المالية الى البنوك التجارية فمما
تأثير ذلك على المركز المالى لكل من هذه البنوك والبنك المركزى وقدره كل منهما على
التوسع فى الائتمان وعلى تنشيط العملية الانتاجية ؟ يتبين ذلك من دراسة الميزانية
المجمعة للبنوك التجارية وكذلك ميزانية البنك المركزى اللذان يظهران بالشكل الآتى :

موارد	الميزانية المجمعة للبنوك التجارية	استخدامات
(٢) + ١٠٠٠ زيادة ودائع الحكومة	+ ١٠٠٠ أوراق حكومية ومضمونة منها (١)	
(٤) - ١٠٠٠ نقص ودائع الحكومة	- ١٠٠٠ نقص الاحتياطيات بالبنك المركزى (٣)	
(٩) + ١٠٠٠ زيادة ودائع الافراد	+ ١٠٠٠ زيادة الاحتياطيات بالبنك المركزى (٨)	

احتياطيات البنوك التجارية تدفعهم على التوسع في الائتمان الأمر الذي من شأنه أن يعمل بالتالى على زيادة كمية وسائل الدفع والقدرة على زيادة الانفاق العام والخاص الى الحد المستهدف في الخطة •

لذلك كانت زيادة ودائع القطاع الخاص كما تظهرها جداول التدفقات المالية ترتبط - بالاضافة الى عوامل أخرى - ارتباطا وثيقا بالتسرفات المالية للدولة وحجم الاحتياطيات للبنوك التجارية كما يؤثر كل ذلك فى حجم الائتمان الذى يمكن أن يتيحهم الجهاز المصرفى للقطاعين العام والخاص •

وقد تقوم الدولة ببيع أوراقها مباشرة للبنك المركزى فاذا كان لا توجد هناك قيودا على حجم وقية الاوراق التى يمكن للبنك المركزى أن يحوزها فلن تتغير النتيجة النهائية لهذا الاجراء عما حدث عند بيع أوراقها للبنوك التجارية فى سينجيم عن هذا الاجراء زيادة كمية وسائل الدفع لدى الأفراد نتيجة لزيادة احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزى وذلك على النحو التالى :

استخدامات	ميزانية البنك المركزى	موارد
	+ ١٠٠٠ شراء أوراق حكومية (٢)	(١) + ١٠٠٠ ودائع الحكومة
		(٣) - ١٠٠٠ ودائع الحكومة
		(٤) + ١٠٠٠ احتياطيات البنوك التجارية

استخدامات	الميزانية المجمعة للبنوك التجارية	موارد
	+ ١٠٠٠ زيادة الاحتياطى بالنسك المركزى (٥)	(٤) + ١٠٠٠ ودائع

ويبين القيد رقم ١ زيادة ودائع الحكومة بـ ١٠٠٠ الناجمة عن شراء البنك المركزي ما يقابل هذه القيمة من الاوراق الحكومية قيد رقم (٢) ، كما تبين القيود ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ التدفقات التي قامت بها الدولة في هذه الأموال فيبين القيد رقم ٣ انفاق الحكومة لمبلغ القرض الذي سيتحول الى دخول للأفراد ورجال الأعمال كما يبين القيد رقم (٤) زيادة ودائع الأفراد في البنوك التجارية بنفس القدر من الانفاق الحكومي كما يبين القيد رقم ٥ ، ٦ زيادة احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي .

ويجب أن يلاحظ أن التجاء الدولة الى الاقتراض المباشر من البنوك التجارية أو عن طريق البنك المركزي ان كل من هذين الاجراءين له اثار تضخمية ولو أن الاقتراض المباشر من البنوك التجارية يوهى بأثار أقل حدة من الاقتراض المباشر من البنوك المركزية (١) .

جداول التدفقات المالية وجداول المنتج والمستخدم:

يتبين لنا من الاستعراض السابق أن جداول التدفقات المالية شأنها شأن جداول المدخلات والمخرجات (المنتج والمستخدم) من حيث أن كلا منهما يقدم للمخطط المعلومات الأساسية لوضع الخطة المالية أو العينية . فجداول المنتج والمستخدم تقدم للمخطط المعلومات الأساسية لوضع خطة عينية على أسس علمية سليمة ومتعارف عليها ، وجداول التدفقات المالية تعتبر الاداة الفعالة لوضع خطة مالية قومية تشمل الاقتصاد القومي في مجموعة . وجداول المدخلات والمخرجات (المنتج والمستخدم) تبين فيما تبين استخدامات قطاع معين (مدخلات) من انتاج القطاعات المختلفة (مخرجات) حتى يحقق نصيبه المحدد له في الانتاج القومي وبالتالي يمكن بواسطة هذه الجداول تحديد ما يلزم من عناصر الانتاج لتحقيق رقم معين للانتاج بصفة عامة أو ما يلزم قطاع صناعي معين مثلا لتحقيق انتاج محدد من استخدامات هي في الواقع انتاج قطاعات مختلفة بالاقتصاد القومي . كذلك فان تركيب جداول التدفقات المالية عن فترة زمنية معينة يوضح على الجانب المالي التمويل المستخدم في كل قطاع من القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي ومصادر هذا التمويل من القطاعات المختلفة ومعرفته

(٢) Economic Deep% Higgins P 487.

1- Economic Deep. Higgins

نمط التمويل والقنوات التي يمر بها على هذه السبورة سوف يمكننا في فترة متقدمة من تقديم
الاحتياجات النقدية والائتمانية ومعالجتها على المستوى القوي وهي معلومات أساسية
لوضع خطة قومية بما في ذلك الخطة الائتمانية من ناحية وأيضا بالنسبة للقطاعات المختلفة
علاج حالات وجود اختناقات مالية لبعضها أو فوائض مالية مصححة لبعض الآخر من ناحية
أخرى (١)

سء أ

(١) معهد التخطيط القومي - مشروع النظام المحاسبي الموحد لقطاع الأعمال المالي